جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

جامعة بجاية
Tasdawit n Bgayet
Université de Béjaïa

الدكتور أغليس بوزيد

أستاذ محاضر قسم "أ"

قسم القانون الخاص

قائمة أهم المراجع في مادة قانون الإيجارات المدنية والتجارية:

أولا: باللغة العربية

أ/ الكتب:

1. أحمد شرف الدين، عقد الإيجار في القانون المدني وقوانين إيجار الأماكن المبنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006.
2. العكيلي عزيز، الوجيز في القانون التجاري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
3. العيش فضيل، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد: المبادئ الأساسية التي تحكم قانون الإجراءات المدنية والإدارية، التنظيم القضائي العادي، الاختصاص القضائي، الخصومة القضائية وعوارضها، الأحكام القضائية، تقسيمها وطرق الطعن فيها، منشورات أمين، الجزائر، 2009.
4. بوذياب سلمان، مبادئ القانون التجاري: التجارة والتاجر، المؤسسة التجارية، النظرية العامة للشركات، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
5. ثروت علي عبد الرحيم، الخسارات البحرية المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
6. ثروت علي عبد الرحيم، القانون التجاري المصري: الجزء الأول، أحدث أحكام النقض، تعديلات قانون سوق رأس المال لقانون الشركات، مشروع القانون التجاري، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
7. جلال وفاء البدري محمدين، المبادئ العامة في القانون التجاري، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1995.
8. جلال الوفاء البدري محمدين، محمد السيد الفقي، محمد فريد العريني، مبادئ القانون التجاري: دراسة في الأدوات القانونية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

9. جنادي جيلالي، الإيجارات التجارية في القانون التجاري الجزائري، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2001.
10. حمدي باشا عمر، زروقي ليلى، المنازعات العقارية، دار هومة، الجزائر، 2002.
11. حمدي باشا عمر، مبادئ الإجتهاد القضائي في مادة الإجراءات المدنية، دار هومة، الجزائر، 2009.
12. حمدي باشا عمر، القضاء التجاري، دار هومة، الجزائر، 2012.
13. حمدي باشا عمر، مبادئ القضاء في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، دار هومة، الجزائر، 2015.
14. حمدي باشا عمر، طرق التنفيذ وفقا للقانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، دار هومة، الجزائر، 2016.
15. دلاندة يوسف، الوجيز في شرح الأحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد: الدعوى القضائية، دار هومة، الجزائر، 2008.
16. ذيب عبد السلام، عقد الإيجار المدني: دراسة نظرية وتطبيقية من خلال الفقه واجتهاد المحكمة العليا، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2001.
17. زودة عمر، الإجراءات المدنية على ضوء أراء الفقهاء وأحكام القضاء، دار الاتصال للطباعة، الجزائر، د-ت.
18. سميحة القليوبي، القانون التجاري: الأعمال التجارية، التاجر، الملكية التجارية والصناعية، دار الثقافة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1972.
19. سميحة القليوبي، القانون التجاري: نظرية الأعمال التجارية، التاجر، الشركات التجارية، الأوراق التجارية، عمليات البنوك، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 2000.
20. سميحة القليوبي، الوسيط في شرح القانون التجاري المصري: الجزء 02، الشركات التجارية، ط 06، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

21. شادلي نورالدين، القانون التجاري: مدخل للقانون التجاري، الأعمال التجارية، التاجر، المحل التجاري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
22. شعوة هلال، الوجيز في شرح عقد الإيجار في القانون المدني، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
23. شيهاني سمير، محاضرات في عقد الإيجار، دار الهدى، الجزائر، 2015.
24. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، دار النشر للجامعات المصرية، 1952.
25. عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: الإثبات، دار الهضة العربية، 1982.
26. علي البارودي، محمد السيد الفقي، القانون التجاري، المكتبة القانونية لدار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1999.
27. عصام أنور سليم، الوجيز في عقد الإيجار، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2006.
28. عمورة عمار، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
29. عمورة عمار، شرح القانون التجاري الجزائري: الأعمال التجارية، الشركات التجارية، دار المعرفة، الجزائر، 2016.
30. فريجة حسين، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
31. فضيل نادية، القانون التجاري الجزائري: الأعمال التجارية، التاجر، المحل التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
32. محرز أحمد، القانون التجاري الجزائري: الجزء الرابع، العقود التجارية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
33. محمد شكري سرور، النظرية العامة للقانون، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

34. محمود مختار أحمد بريري، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
35. ياملكي أكرم، القانون التجاري الأردني: الجزء الأول، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

ب/ الأطروحات والمذكرات الجامعية:

ب 1/ الأطروحات الجامعية:

1. أغليس بوزيد، بطلان إجراءات التحقيق في منازعات القضاء الإداري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2016.
2. أحمد كمال الدين موسى، نظرية الإثبات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، تخصّص العلوم الإدارية والمالية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1976.

ب 2/ المذكرات الجامعية:

1. بخيت عيسى، طبيعة عقد الإيجار التمويلي وحدوده القانونية: دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2011.
2. بشير سليم، دور القاضي في التحكيم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2003.
3. حيدرة نفيسة، فعالية الخيارات الممنوحة للمقترض في الإيجار التمويلي العقاري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون،، فرع العقود والمسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013.
4. خدوش الدراجي، النظام القانوني لعقد الإعتماد الإيجاري في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009.

5. رزاق محمد، مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية في معالجة عقود التأجير التمويلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، 2015.

ج/ المقالات:

1. أغليس بوزيد، "منازعات الشيك في القانون الجزائر: دراسة تحليلية على ضوء القانون التجاري وقانون العقوبات"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، المجلد 05، العدد الأول، 2012، ص ص63-84.
2. الورفلي أحمد، "الرقابة القضائية على إجراءات التحكيم في القانون الجزائري الجديد"، نشرة المحامي، منظمة المحامين سطيف، عدد 09، 2009، ص ص 11-24.
3. قبايلي طيب، "التراضي على تحكيم المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار: من الاتفاق الثنائي إلى اللجوء الإنفرادي"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق، جامعة بجاية، العدد الأول، 2010، ص ص94-107.

م/ النصوص القانونية:

م 01/ النصوص القانونية الجزائرية:

01- الدستور:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996، ج ر عدد 76، صادر بتاريخ 08 ديسمبر سنة 1996، معدل ومتمم في سنة 2002 صادر بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل سنة 2002، ج ر عدد25، صادر بتاريخ 14 أفريل سنة 2002، و معدل ومتمم في سنة

2008 صادر بموجب القانون رقم08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج ر عدد 63، صادر بتاريخ 16 نوفمبر سنة 2008، و معدل ومتمم في سنة 2016 صادر بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس سنة 2016، ج ر عدد 14، صادر بتاريخ 07 مارس سنة 2016.

02- النصوص التشريعية:

1. أمر رقم 66-155، مؤرخ في 08 جوان سنة 1966، يتضمّن قانون الإجراءات الجزائية، ج ر عدد 49، مؤرخ في 11 جوان سنة 1966، معدل ومتمم.
2. أمر رقم 66-156، مؤرخ في 08 جوان سنة 1966، يتضمن قانون العقوبات، ج ر عدد 49، مؤرخ في 11 جوان سنة 1966، معدل ومتمم.
3. أمر رقم 75-58، مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78، مؤرخ في 30 سبتمبر سنة 1975، معدل ومتمم.
4. أمر رقم 75-59، مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون التجاري، ج ر عدد 101، مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 1975، معدل ومتمم.
5. قانون رقم 88-01، مؤرخ في 12 جانفي سنة 1988، يتضمّن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، ج ر عدد 13، لسنة 1988، (ملغى جزئيا).
6. مرسوم تشريعي رقم 93-03، مؤرخ في 01 مارس سنة 1993، يتعلق بالنشاط العقاري، ج ر عدد 14، لسنة 1993، (ملغى).
7. مرسوم تشريعي رقم 94-08، مؤرخ في 26 ماي سنة 1994، يتضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 1994، ج ر عدد 33، لسنة 1994.
8. أمر رقم 96-27، المؤرخ في 09 ديسمبر سنة 1996، المعدّل والمتمم للقانون التجاري، ج ر عدد 77 مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 1996، ص 4.
9. أمر رقم 01-04، مؤرخ في 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها وخوصصتها، ج ر عدد 47، لسنة 2001، معدل ومتمم.

10. قانون رقم 08-09، مؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق ليوم 25 فبراير 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج ر عدد 21، مؤرخ في 23 أفريل سنة 2008.

03- النصوص التنظيمية:

- مرسوم رقم 88-201، مؤرخ في 18 أكتوبر سنة 1988، يتضمّن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخوّل للمؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي، الإنفراد بأيّ نشاط اقتصادي أو احتكار للتجارة، ج ر عدد 42، لسنة 1988.

م 02/ النصوص القانونية الأجنبية:

- قانون رقم 13 لسنة 1968، مؤرخ في 07 ماي سنة 1968، يتضمن قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، ج ر عدد 19، مؤرخ في 09 ماي سنة 1968، معدل ومتمم.

و/ القرارات القضائية:

و01/ قرارات المحكمة العليا:

1. قرار المحكمة العليا، الغرفة المدنية، رقم 54288، صادر بتاريخ 19 فبراير1989، مجلة قضائية، عدد خاص، لسنة 1990، ص 125-128.
2. قرار المحكمة العليا، الغرفة المدنية، رقم 84034، صادر بتاريخ 07 جويلية 1992، المجلة القضائية، العدد 03، 1993، ص ص 164-168.

3. قرار المحكمة العليا، الغرفة المدنية، رقم 282159، صادر بتاريخ 03 مارس 2004، المجلة القضائية، العدد الأول، 2004، ص 94-97.
4. قرار المحكمة العليا، الغرفة التجارية والبحرية، رقم 513057، صادر بتاريخ 04 فبراير 2009، مجلة المحكمة العليا، العدد الأول، لسنة 2010، ص ص 162-164.
5. قرار المحكمة العليا، الغرفة المدنية، رقم 678615، صادر بتاريخ 20 أكتوبر 2011، المجلة القضائية، العدد الأول، 2012، ص ص 136-138.

و02/ قرارات محكمة النقض المصرية:

1. قرار محكمة النقض المصرية صادر بتاريخ 21 أفريل 1966، مجموعة أحكام النقض، سنة قضائية عدد 16، ص ص 695- 702.

ثانيا: باللغة الفرنسية

Ouvrages :

1. DOUCHY-OUDOT Mélina, Procédure civile, 4 eme éd, Gualino lextenso édition, Paris, 2010.
2. GERMAIN Michel, Droit commercial, 18 eme éd, Tome 1, Volume 1, LGDJ, Paris, 2002.
3. GERMAIN Michel, Droit commercial, 18 eme éd, Tome 1, Volume 2, LGDJ, Paris, 2002.
4. GUINCHARD Serge, Procédure civil, 31 eme éd, Dalloz, Paris, 2012.
5. LAGADEC Jean, Droit commercial et des affaires, Vuibert, Paris, 2007.
6. MERLE Philippe, Droit Commercial: Société Commerciales, 12 eme éd., Dalloz, Paris, 2008.

7. PEDAMON Michel, Droit commercial, 2eme éd., Dalloz, Paris, 2000.
8. PIEDELIEVRE Alain, PIEDELIEVRE Stéphane, Actes de Commerce, Commerçants, Fond de Commerce, 3eme éd., Dalloz, Paris, 2001.